الفصل الثالث نظم الإغريق (اليونان) القانونية

تعد الحضارة الاغريقية (اليونانية) من أقدم الحضارات الغربية، وقد ظهرت القوانين فيها في عصور متأخرة جدا بالنسبة لظهورها في الحضارات الشرقية، فلم تظهر المدونات القانونية اليونانية إلا منذ حوالي 700 ق.م .

تقع اليونان في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان تقريبا وهي تمثل اليونان الحديثة، وقد أنشأ اليونانيون مدنا كثيرة مستقلة عن بعضها البعض ومن أهمها اسبرطة التي غلب عليها حكم الأرستقراطية ومدينة أثينا التي غلب عليها النظام الديمقراطي. الذي يمثل الميزة الأساسية لهذه الحضارة، لكن اثينا وقبل أن تصل إلى إنشاء مثل هذا النظام مرت بمراحل عديدة.

أولا . مراحل الحكم في اليونان

تعرض فلاسفة اليونان خاصة أرسطو للمراحل التي مر بها الحكم في اليونان وتوصلوا إلى نظرية سميت بنظرية الدورات، ووفقا لهذه النظرية يمر الحكم بدورة تعقبها ثانية وثالثة... وهكذا وخلال الدورة الواحدة تتابع صور مختلفة للحكم: تبدأ بنظام ملكي مطلق ترتكز فيه كل السلطات بيد الملك الذي يعتمد على الكهنة والأشراف، لكن هؤلاء يستولون على السلطة مع مرور الوقت ما يؤدي الى ظهور حكم الأقلية، وبهذا يحل النظام الارستقراطي (الأرستقراطية تعني حكم الأفضلية) محل النظام الملكي المطلق، وخلال هذا النظام تستغل الأقلية الحاكمة الطبقات الدنيا فتثور هذه الطبقات مطالبة بالمساواة السياسية والمدنية وغيرها، ومن هنا يتحول الحكم الى الديمقراطية أي حكم الشعب لكن مع الوقت يتحول النظام الديمقراطي الى الفوضى وخلالها سيظهر شخص قوي يضع حدا لها ويقيم حكما فرديا استبداديا، فيعود النظام الملكي المطلق وتبدأ دورة ثانية جديدة... وقد مرت أثينا بمعظم هذه الدورات.

01 . العهد الملكي الارستقراطي

تقول الأساطير أن توحيد اليونان تم حوالي القرن 13 ق.م، وفي القرن 08 ق.م أطاح الاقطاعيون بالملك، وشكلوا حكومة أرستقراطية لكن سوء استعمال سلطاتهم أثار الشعب عليهم ما جعل بعض المصلحين يستولون على الحكم لإعادة تنظيمه.

02 . عهد المصلحين الاجتماعيين والطغاة

حاول بعض المصلحين إعادة تنظيم البلاد على نمط مغاير للنظام الملكي والارستقراطي نظرا لعيوبهما خاصة ما تعلق بالمعاملة السيئة للشعب. ومن أهم هؤلاء المصلحين نجد: الحاكم "دراكون" والحاكم "صولون" والحاكم "بيزيسترات".

أ . الحاكم "دراكون": حكم أثينا حوالي 620 ق.م جمع الأعراف السائدة وأعاد تنظيمها وأدخل عقوبات شديدة عليها. اشتهرت قوانينه بالقسوة حتى وصفت بأنها كتبت بالدم، وقد أصبحت كلمة دراكون كلمة عالمية تطلق على الأفعال المتسمة بالقسوة وعدم تطبيق العدالة، حقق تطورا هاما إذ يعتبر من أوائل من التمس مفهوم القصد الجنائي في جريمة القتل، وضع عقوبات ثابتة مع تطبيقها على الجميع وعلى قدم المساواة حتى لو كان المجني عليه عبدا فساهم بذلك في الحد من الفوضى، إلا أن قساوة قوانينه جعلها تستبدل بقوانين أخرى بعد ثلاثين عاما.

. خصائص قانون دراكون: لم يحفظ لنا التاريخ النصوص الكاملة لهذا القانون لكن أمكن معرفة بعض أحكامها من كتابات المؤرخين ويتميز هذا القانون ب:

. يتميز بأنه من مظاهر الديمقراطية، لأن دراكون كان يتكلم باسم الشعب وليس باسم الآلهة.
. رغم عدم احتوائها على نصوص دينية إلا أنها كانت متأثرة إلى حد ما بالديانة بدليل أن فقراتها تنص على ضرورة تمجيد الآلهة وأبطالها وتقديم القرابين إليها كل سنة.
. بقي حق تفسير القانون بيد طبقة الأشراف حتى تستطيع الحفاظ على امتيازاتها.
. حقق قانون دراكون إحلال القانون محل الانتقام والثأر، وجعل للدولة الحق في توقيع العقوبة على الأفراد.
. قضى على حالة القضاء الخاص الذي كان يتولاه أرباب الأسر للفصل في الجرائم، وجعل أمر النظر في جرائم القتل لمجلس الشيوخ.
. احتوت المدونة بشكل أساسي على الكثير من العادات والتقاليد العرفية التي كانت سائدة من قبل، حيث تم إعادة صياغتها بشكل لا يقبل التأويل، وقد أدخلت بعض التعديلات عليها بحيث تحقق نوعا من المساواة بين الناس عن طريق وحدة القانون ووحدة القضاء المختص بنظر منازعاتهم.

. تعتبر هذه القوانين رغم شدتها الخطوة الأولى التي مهدت الطريق نحو الديمقراطية اليونانية القديمة عن طريق حصر القضاء في الدولة وتقوية نفوذها وسلطانها على حساب سلطة أرباب الأسر ورؤساء العشائر.

ب . الحاكم "صولون": حكم أثينا حوالي القرن السادس ق.م وهو سياسي وشاعر ومصلح اجتماعي، يرتبط اسمه بالإصلاح الاجتماعي والسياسي الواسع في أثينا. فقد كان هدفه الأساسي حماية الشعب من تجاوزات الأرستقراطيين. وصفه أرسطو بأنه: " أبو الديمقراطية وواضع أصولها" ووصفه هيرودوت بأنه:" حكيم وشارع ومشرع".

أصدر صولون سنة 594 ق.م القانون المعروف باسمه بعد مرور حوالي 20 عاما من صدور قانون دراكون وذلك في محاولة منه لإصلاح الفساد وإزالة الظلم عن طبقة الفلاحين، وقد منح سلطة مطلقة للإصلاح ورفع الظلم عن العامة ونشر قوانينه في الساحة العامة لأثينا، وقد أدخل مبادئ جديدة في قانونه تتلاءم مع تطور المجتمع وتبتعد عن الصيغة الدينية، كما خفف من شدة الحكام السابقة فجاءت قوانينه أكثر مرونة وعدالة من قانون دراكون.

. مضمون قانون صولون

لم يصدر القانون باسم الآلهة بل باسم الشعب ولم يتعرض للأحكام الدينية، بل جاء بأحكام مدنية بعيدا عن الدين، كما ألغى التفرقة بين الطبقات ووحد القوانين بالنسبة للجميع، وأصبح لطبقة العامة حق الإشتراك في منصب الحكم وعضوية مجلس الشعب.

من جملة اصلاحاته أيضا تخفيف السلطة الأبوية حيث حرم قتل الأبناء أو بيعهم، واعترف للابن بالتحرر من السلطة الأبوية متى بلغ سنا معينة، واعترف للابن بذمة مالية مستقلة عن الأب، كما ألغى القاعدة التي تحصر حق الإرث في الابن الأكبر وجعل التركة توزع بين الأبناء الذكور، وإذا لم يترك المتوفي أبناء آلت التركة إلى أقرب العصبات من الذكور مع الزام الوارث بالزواج من بنت المتوفي، كما أجاز للشخص أن يوصي بماله إن لم يكن له اولاد.

أما بالنسبة للديون فقد تضمن القانون إلغاء الديون القديمة التي أدت إلى استرقاق المدينين المعسرين، ومنع التنفيذ على شخص المدين بسبب عدم وفائه الدين ببيعه أو قتله أو استرقاقه.

وأصبحت ذمته هي الضمان لسداد ديونه، ومن ناحية أخرى حدد القانون سعر الفائدة في الديون وحرم الربا الفاحش.

من حيث المضمون فهذا القانون لم يشتمل على كل القواعد القانونية فالكثير منها وخاصة المعاملات التجارية ترك أمر تنظيمها للعرف.

أما من ناحية العقوبات فكانت أقل قسوة من تلك التي وردت في قانون دراكون.

ج . الحاكم "بيزيسترات": حكم حوالي 561 ق.م حاول التقليل من سلطة النبلاء، شجع التجارة، وفي عهده ارتقت الطبقة الوسطى، لكن في عهد أبنائه دخلت البلاد في حالة من الارهاب والطغيان والفوضى ما أدى الى ظهور معارضة أسقطت الحكم وهيأت لقيام نظام ديمقراطي من طرف الحاكم كليستان.

ثانيا: الحياه الاجتماعية

01 . تقسيم المجتمع: كان المجتمع قبل العهد الديمقراطي في أثينا مقسما الى عدة طبقات ثم تغير خلال العهد الديمقراطي.

أ . تقسيم المجتمع قبل العهد الديمقراطي

كانت التقسيم أولا على أساس الالقاب الشرفية والحرف ومع مجيء صولون أصبح على أساس مادي.

. التقسيمات قبل اصلاحات سؤلون

عرف المجتمع أربع طبقات:

. طبقة الاشراف والنبلاء.

. طبقة صغار المزارعين.

. طبقة الحرفيين والتجار.

. طبقة المعدومين والأجانب كانوا أحرارا لكن ليس لهم أي حق مدني أو سياسي.

. اصلاحات صولون

سمح صولون لعدد كبير من الطبقات الدنيا بالانتقال الى صفوف الطبقات العليا فظهرت أربع طبقات قسمها على أساس مادي:

. الأشخاص الذين يمتلكون أرضا تنتج 500 مكيال من الحبوب أو ما يعادلها ثمنا ولهم المناصب والوظائف الكبرى.

. الأشخاص الذين يمتلكون أرضا تنتج ما بين 500 الى 300 مكيال أو ما يعادلها ثمنا، وهم خاصة الفرسان.

. الأشخاص الذين يمتلكون دخلا يتراوح ما بين 300 و 200 مكيال أو ما يعادلها ثمنا وهم المزارعون والحرفيون وصغار التجار.

. الأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم 200 مكيال.

وقد اختفت هذه الطبقات خلال العهد الديمقراطي لتحل محلها طبقة جديدة تساير المفهوم الديمقراطي.

ب . التنظيم الاجتماعي خلال العهد الديمقراطي

01 . تقسيم المجتمع

خلال هذا العهد أصبح كل الاثينيين طبقة واحدة دون تمييز بينهم، وأصبح المعيار الوحيد المعتبر هو المواطنة التي لا يتمتع بها الأجانب والعبيد.

. المواطنون: المواطنون في أثينا كان لهم وحدهم كل الحقوق المدنية والسياسية، وللتمتع بحق المواطنة التي تمنح كل الحقوق يجب توافر جملة من الشروط:

أ . الذكورة: إذ المرأة لم تكن تتمتع بحق المواطنة.

ب . الولادة من زواج شرعي بين أثيني وأثينية.

ج . بلوغ سن الرشد وهو ثمانية عشره سنة في أثينا.

. الأجانب: الأجنبي المقيم في أثينا لم يكن له حق الاشتراك في الحياه العامة، ولا عقد زواج شرعي ولا إبرام عقود ملكية عقارية، لكن يمكنهم ممارسة الصناعة والتجارة. وللسماح لهم بممارسة هذه المهن كان لابد أن يضمنهم مواطن أثيني فإن لم يتم ضمانه تتم محاكمته ويمكن انزاله الى طبقة العبيد.

. العبيد: كانوا عبارة عن أموال منقولة، خاضعين لأسيادهم لا يمكنهم الزواج أو تملك الأموال، لكن القوانين تحميهم من تعسف الأسياد فلا يجوز للسيد قتل العبد، ويمكن ارغام السيد على بيع العبد أن أسرف في إساءة معاملته، عتقهم كان قليل جدا ويدخلون بعد العتق في طبقة المعدومين ويجب على العبد هنا احترام سيده السابق وإلا ألغي العتق بسبب العقوق أو نكران الجميل.

02 . نظام الأسرة خلال العهد الديمقراطي

كان الزواج خلال العهد الديمقراطي قائما على نظام الزوجة الواحدة، والزوج هو رب الأسرة مع قبول نظام التسري في العادات والتقاليد، والزوج هو رب العائلة ومن واجبه حسن معاملة زوجته وأولاده وضمان حاجياتهم

. الوضعية القانونية للمرأة في أثينا

كانت المرأة الخمينية دائما خاضعة لسلطة أبيها أو ليها أو زوجها أو ابنها ان كانت أرملة الرجل هو من يساعدها في تصرفاتها القانونية ويدير وأموالها ويدافع عن مصالحها أمام القضاء، ولم يكن للمرأة الا عقد بعض التصرفات البسيطة لسد بعض الحاجيات للعائلة. والوالد أو الولي هو الذي يقرر زوجها فالمرأة ليست طرفا في عقد الزواج وإنما موضوع له فقط والزوجة الأثينية كانت لها مكانهم في العائلة من حيث تسير البيت ماديا ودينيا وروحيا إلا أنها مستبعدة من الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية لكونها تعيش في حريم مغلق بعيدة عن الحياه العامة لذا لم تكن تتمتع بالمواطنة ولم يكن لها حقوق سياسية.

. السلطة الأبوية

كان للأب سلطة واسعة على الأبناء فبإمكانه قبولهم أو رفضهم، لكن يجب الاعلان عن هذه الإرادة بعد الولادة مباشرة، ويسجل الطفل مرتين بعد الولادة وبعد بلوغ سن المراهقة. كما كان بإمكان الآباء رهن أبنائهم أو تسليمهم إلى عائلة تتبناهم ونظام التبني في أثينا كان هدفه الأساسي نقل أموال الأسرة في حال عدم وجود أبناء. وقد قيد قانون صولون كما رأينا سلطة الآباء الواسعة على أبنائهم، أما الأبناء فكانوا دائما ملتزمين بالإنفاق على آبائهم وتوفير الطعام والسكن لهم.